قانون التجاري في ظل استخدام الذكاء الاصطناعي

م.د. اخلاص حميد حمزه
كلية الاعلام /جامعة بغداد

الملخص
يتكامل الذكاء الاصطناعي بسرعة مع حوكمة الشركات والقانون التجاري، وهو أمرٌ يُحدث تحولاً في إمكانياته، ولكنه لا يزال يطرح تساؤلات تنظيمية. في العراق، تُحسّن تطبيقات الذكاء الاصطناعي الامتثالَ واتخاذ القرارات ومعالجة المخاطر، مما يُغيّر أنظمة حوكمة الشركات المتقدمة. ومع ذلك، والقوانين العراقية الحديثة، مثل قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ ونظام التجارة الإلكترونية رقم (٤) لسنة ٢٠٢٥، لا تتضمن أحكاماً تُعنى بالذكاء الاصطناعي تحديداً، ومن ثم فغياب إطار تنظيمي قانوني له قد أضعف الجوانب الثلاثة الأخيرة إلى حدٍ ما. تهدف هذه الورقة البحثية إلى مراجعة التحديات التي يُمثلها الذكاء الاصطناعي للشركات التجارية والقانون التجاري، واقتراح تغييرات لتنظيم عملياته لفهم مسؤولية الشركات، والشفافية، والإنصاف في قراراته. تُبرز دراسات الحالة التأثير المزدوج للذكاء الاصطناعي: زيادة الفعالية، مع مراعاة الاعتبارات القانونية والأخلاقية، كما هو الحال في الامتثال لعملية صنع القرار والعمليات الآلية في الشركات العالمية العابرة للحدود. تُحدد الدراسة أيضًا إصلاحاتٍ مُحددة، مثل عمليات تدقيق الذكاء الاصطناعي الإلزامية وإنشاء لجانٍ لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب معايير إفصاح أعلى. ولذلك، من المهم اتباع توجيهاتٍ مثل قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى خلق ابتكاراتٍ آمنة. لذلك، نقترح في هذا البحث التدابير السابقة التي تُمكّن العراق من تحقيق التوازن في إطار حوكمة الذكاء الاصطناعي مع الحفاظ على مصالح أصحاب المصلحة من خلال تطبيق الذكاء الاصطناعي في الشركات التجارية ومراعاة هذا في القانون التجاري.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي ، حوكمة الشركات ، الاطار التنظيمي.

المقدمة
تُلاحظ آثار الذكاء الاصطناعي بشكل كبير في مختلف المجالات في الوقت الحاضر، ولا يُستثنى من ذلك الشركات التجارية والقانون التجاري. ففي العراق، كما هو الحال في جميع أنحاء العالم، يشهد تكامل الذكاء الاصطناعي وتيرةً

أسرع، وقد أحدث تأثيرات محتملة وفعلية على نماذج أعمال الشركات. وتُصنف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الشركات التجارية على النحو التالي: أتمتة الامتثال القانوني والتنظيمي، ودعم اتخاذ القرار، وتقييم المخاطر، وإعادة هيكلة الشركات وطريقة إدارتها. وقد أدت هذه التحولات إلى إعادة النظر في النماذج القانونية والتنظيمية، وطرحت أسئلةً جوهريةً وفوريةً تتعلق بالمسؤولية، وحماية البيانات، والأخلاق والمسؤولية القانونية. وتتطلب المخاطر القانونية التي يُسببها الذكاء الاصطناعي للقانون التجاري، وخاصةً في الهياكل المؤسسية الكبيرة، فهمًا راسخًا للعلاقات بين الذكاء الاصطناعي والقانون التجاري.

وبناءً على التحليل السابق، يتضح أن على القانونيين والهيئات التنظيمية والمشرعين القيام بأدوارٍ مهمة في الإشراف على الذكاء الاصطناعي الذي يُحرك ممارسات الشركات، إلى جانب ضمان التزامها بالمبادئ القانونية والمعايير الأخلاقية. في هذه الورقة البحثية، نحاول مناقشة تأثير الذكاء الاصطناعي على الشركات التجارية والقانون التجاري في العراق، إلى جانب قدرته على تحفيز الابتكار والكفاءة في مشاريعها التجارية، طالما تُطبّق القوانين بعناية فائقة.

لتحقيق هذه الغاية، تبحث هذه الدراسة في التحديات القانونية والأخلاقية لدمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في أنظمة الشركات التجارية والقانون التجاري في العراق. وبينما تُقدِّم فهمًا لكيفية تأثير نظام الذكاء الاصطناعي على أنظمة الشركات التجارية التقليدية، فإنها تحاول الإجابة على الأسئلة الناشئة عن حوكمة الذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال، حول مساءلة أنظمة الذكاء الاصطناعي، وحماية البيانات، والخيارات الأخلاقية في المؤسسات. كما تهدف الدراسة إلى قياس مدى كفاية قوانين التجارة العراقية الحالية، لدمج العمليات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على الشركات التجارية وكيفية تعديل الانظمة القانونية لمواكبة هذا التطور. ويمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى يُمكن لدمج الذكاء الاصطناعي أن يُعزّز كفاءة الوضع الحالي للقانون التجاري في العراق دون انتهاك المعايير الأخلاقية والقانونية؟
- ما مدى استحقاق أنظمة الذكاء الاصطناعي لليوم وصعوباتها في القانون التجاري؟
- ما هي التغييرات في الأنظمة القانونية العراقية التي قد تتأثر لضمان توافق تبني سياسات الذكاء الاصطناعي مع مفاهيم حوكمة الشركات والمسؤولية الأخلاقية؟

أهمية البحث

للذكاء الاصطناعي تطبيقات مهمة في المجالين الأكاديمي والعملي للشركات التجارية والقانون التجاري، نظرًا لتزايد الضغوط على الشركات في العراق لزيادة مستويات إفصاحها واتخاذ قرارات أفضل مع الالتزام بالمعايير القانونية والتنظيمية المعقدة. وتُعد التحليلات الوصفية، والاكتشاف الإلكتروني، وأدوات الامتثال ذات أهمية خاصة في هذا الصدد كتطبيقات للذكاء الاصطناعي. على سبيل المثال، يُحدث الوضع الذي يشمل خوارزميات الذكاء الاصطناعي القادرة على مسح أنماط الاحتيال والامتثال في مواد القانون التجاري من البيانات المالية في الشركات تغييرًا كبيرًا في نهج الأعمال. وهنا يأتي التركيز على الذكاء الاصطناعي، ليس فقط من حيث الفعالية، ولكن أيضًا من حيث مسؤولية نظام الذكاء الاصطناعي في حالات الانتهاكات القانونية.

أهداف البحث

١. التعرف على أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على قطاع الشركات التجارية.
٢. تحديد الآثار القانونية للذكاء الاصطناعي في القانون التجاري.
٣. الكشف عن الاعتبارات الأخلاقية في حوكمة الشركات القائمة على الذكاء الاصطناعي وتنظيمها القانوني.
٤. استعراض الإطار التنظيمي والحوكمة للذكاء الاصطناعي في القانون التجاري.

منهج البحث

نُظمت هذه الورقة البحثية لتبدأ بتعريف المفاهيم الاساسية ثم بمقدمة عامة عن الذكاء الاصطناعي في الشركات التجارية والقانون التجاري، ثم تُحلل القضايا القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والقضايا الأخلاقية المتعلقة بالشركات التجارية. ستُناقش الأقسام الأخيرة التغييرات القانونية المطلوبة في بيئة الشركات العراقية لمعالجة تنظيم الذكاء الاصطناعي بشكل إيجابي، وستُعيد التأكيد على الأساس المنطقي لمقترح التنظيم المتوازن الفعال في هذا المجال. وذلك على النحو التالي:

- المفاهيم الاساسية
- المبحث الأول: نظرة عامة على الذكاء الاصطناعي في قطاع الشركات التجارية
  - المطلب الأول: تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها في الشركات التجارية
  - المطلب الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في صنع القرار والإدارة

- المطلب الثالث: الذكاء الاصطناعي في المراقبة والامتثال وإعداد التقارير
- المبحث الثاني: الآثار القانونية للذكاء الاصطناعي في القانون التجاري
- المطلب الأول: تحديات تحديد المساءلة القانونية للذكاء الاصطناعي
- المطلب الثاني: التأثير على مسؤولية الشركات ومسؤوليات المديرين
- المبحث الثالث: الاعتبارات الأخلاقية في حوكمة الشركات القائمة على الذكاء الاصطناعي وتنظيمها القانوني
- المطلب الأول: معضلات أخلاقية في نشر الذكاء الاصطناعي
- المطلب الثاني: التحيز والإنصاف في عملية صنع القرار القائمة على الذكاء الاصطناعي
- المطلب الثالث: الشفافية والثقة في أنظمة الذكاء الاصطناعي
- المبحث الرابع: الإطار التنظيمي والحوكمة للذكاء الاصطناعي في القانون التجاري
- المطلب الأول: اللوائح الخاصة بالذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات التجارية
- المطلب الثاني: المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية

المفاهيم الأساسية

من الضروري تعريف الذكاء الاصطناعي قبل استكشاف كيفية تأثر الشركات التجارية بهذه التقنيات. يُشار إلى أي نوع من برامج الحاسوب التي تُؤدي مهامًا شبيهة بالمهام البشرية، مثل التخطيط وحل المشكلات والتعلم، باسم "الذكاء الاصطناعي" بشكل عام. لا يشمل مصطلح "الذكاء الاصطناعي" تطبيقات محددة، وهو مصطلح صحيح من الناحية التقنية ولكنه يُغفل تفاصيل مهمة. نحتاج إلى مزيد من البحث لتحديد نوع الذكاء الاصطناعي الأكثر شيوعًا في مجال الشركات التجارية (الحمادي، ٢٠٢٤).

يُعد التعلم الآلي أحد أكثر فئات الذكاء الاصطناعي شيوعًا التي تُطور حاليًا للاستخدام التجاري. والغرض الرئيسي منه هو معالجة كميات هائلة من البيانات بسرعة. تستخدم هذه الذكاءات الاصطناعية خوارزميات يبدو أنها "تتعلم" بمرور الوقت (السيد، ٢٠٢٠).

من المتوقع أن تتحسن نمذجة خوارزميات التعلم الآلي مع إضافة المزيد من البيانات إليها. يمكن ترجمة مجموعات البيانات الضخمة، التي يتم جمعها بشكل متزايد بواسطة الأجهزة المتصلة وإنترنت الأشياء، إلى سياق يسهل على الإنسان استيعابه بمساعدة التعلم الآلي. عند استلام البيانات، يُمكن للتعلم الآلي تحليلها بسرعة لاكتشاف الأنماط والاختلالات. تستطيع خوارزمية التعلم الآلي اكتشاف انخفاض طاقة الآلة في منشأة التصنيع، وتنبيه صانعي القرار إلى ضرورة إرسال

فريق صيانة وقائية. ومع ذلك، فإن مجال التعلم الآلي واسع جدًا أيضًا. يُعد التعلم العميق فرعًا من فروع الذكاء الاصطناعي، وقد أصبح ممكنًا بفضل إنشاء الشبكات العصبية الاصطناعية، وهي شبكات من "عقد" الذكاء الاصطناعي المتصلة (علي، ٢٠٢٤).

يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي عادةً على أنه أداة داعمة وليس بديلاً عن الذكاء البشري والابتكار. يتميز الذكاء الاصطناعي بالكفاءة في استيعاب وتحليل كميات هائلة من البيانات بسرعة أكبر بكثير من الدماغ البشري، على الرغم من أنه يواجه صعوبة حاليًا في أداء المهام اليومية في العالم الواقعي. بعد ذلك، يُمكن لبرامج الذكاء الاصطناعي أن تُقدم للمستخدم البشري مسارات عمل مُركبة. في هذا النهج، يُمكننا توظيف الذكاء الاصطناعي لتسريع عملية اتخاذ القرار وتحديد نتائج كل إجراء(الحمادي، ٢.٢٤).

بفضل الأتمتة، لم يعد البشر بحاجة إلى القيام بمهام روتينية. فهي تُوفر وقت الموظفين، مما يُمكنهم من التركيز على أعمال أكثر قيمة من خلال القيام بمهام روتينية مملة أو عرضة للأخطاء. ومن خلال تحديد أنماط وروابط جديدة في البيانات، تُمكّن تحليلات البيانات المؤسسات من اكتشاف رؤى لم تكن متاحة من قبل. ويجري حاليًا إعادة تقييم نسبة البشر إلى الآلات في المبيعات من قِبل مندوبي مبيعات ومنظمات مبيعات مُحنّكين. وتتأثر المبيعات بالفعل بأتمتة الذكاء الاصطناعي، وستظل كذلك. وقد وجدت دراسة أجرتها هارفارد بيزنس ريفيو أن الشركات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي في المبيعات يُمكنها تحسين العملاء المُحتملين بأكثر من ٥٠%، وتقليل أوقات المكالمات بنسبة ٦٠-٧٠%، وخفض التكاليف بنسبة ٤٠-٦٠%. وتُشير هذه الأرقام بوضوح تام إلى ضرورة بحث أصحاب الأعمال الذين يتطلعون إلى زيادة أرباحهم في مجال الذكاء الاصطناعي (السيد، ٢٠٢٠).

تتبنى العديد من الشركات وفرق التسويق بسرعة حلولًا تقنية ذكية، مثل الذكاء الاصطناعي، لتعزيز الفعالية التشغيلية مع تحسين تجربة العملاء. ويُمكن للمسوقين من خلال الذكاء الاصطناعي اكتساب فهم أعمق لجمهورهم المُستهدف. يمكن بعد ذلك استخدام المعلومات المُجمعة لتعزيز معدلات التحويل وتخفيف أعباء فريق التسويق (علي، ٢٠٢٤).

باستخدام الذكاء الاصطناعي، يتم فحص موقع المستخدم، وبياناته الديموغرافية، وجهازه، وتفاعلاته مع الموقع الإلكتروني، وغيرها من المعلومات. بناءً على التحليل، تُعرض العروض والمحتوى الأكثر صلة. يمكن تخصيص إشعارات الدفع بناءً على سلوك كل مستخدم، مما يضمن استلامه الرسالة الأكثر صلة في الوقت المناسب. يمكن لأجهزة الكمبيوتر والأنظمة استخدام الرؤية الحاسوبية للتعرف

على الأشياء في الصور الرقمية والأفلام وغيرها من المدخلات البصرية، والتصرف أو تقديم النصائح للمستخدمين بناءً عليها. لفهم كيفية استخدام المنتجات أو الخدمات ومكان استخدامها، يمكن للمسوقين استخدام هذه الرؤية لتحليل ملايين الصور المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي يوميًا (الحمادي، ٢٠٢٤).

كذلك، يساهم الذكاء الاصطناعي في عدم زيارة أي فرع بنكي خلال السنوات الخمس الماضية، لأن الذهاب إلى البنك لإجراء كل معاملة يُعدّ مضيعة كبيرة للوقت. تستخدم البنوك الآن الذكاء الاصطناعي لتسهيل حياة العملاء من خلال تبسيط إجراءات الدفع. ومن خلال استخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض الأمن وإدارة الهوية وضوابط الخصوصية، أتاحت الخوارزميات الذكية إمكانية إيداع الأموال وإرسالها، بل وحتى فتح حسابات من أي مكان. ومن خلال مراقبة أنماط إنفاق المستهلكين ببطاقات الائتمان، يُمكن اكتشاف عمليات الاحتيال المحتملة. ومن الأمثلة الأخرى على الذكاء الاصطناعي: تُدرك الخوارزميات أنواع المشتريات التي يشتريها المستخدم، بالإضافة إلى متى وأين وضمن أي نطاق سعري تُجرى هذه المشتريات بشكل متكرر (الشاهد، ٢٠٢٤).

المبحث الأول: نظرة عامة على الذكاء الاصطناعي في قطاع الشركات التجارية

أصبحت آفاق الذكاء الاصطناعي، المعروف باسم AI، آفاقًا سائدة في قطاعات الشركات، مُغيرةً بذلك قواعد الإدارة والحوكمة التقليدية. تشمل مجالات الذكاء الاصطناعي الفرعية المُستخدمة في جميع أنحاء الشركة: التعلم الآلي، ومعالجة اللغة الطبيعية (NLP)، بالإضافة إلى أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) في جوانب عديدة من بيئة الشركات. في العراق، يتجلى اعتماد الذكاء الاصطناعي في بيئات الشركات من خلال فرضية تحسين العمليات والدقة والمتطلبات القانونية في الوظائف التشغيلية والإدارية. على سبيل المثال، يُمكن للتقارير التنبؤية الدقيقة في مجال الأعمال أن تُساعد الشركات على توقع الاتجاهات المستقبلية والتصرف وفقًا لذلك؛ تُعدّ هذه الميزة مفيدة في شركات التأمين وغيرها من شركات التصنيع والتجارة (أنجوم، ٢٠٢٣).

علاوة على ذلك، يُمكّن استخدام الذكاء الاصطناعي، وخاصةً البيانات الضخمة، من إدارة مجموعات البيانات الضخمة بفعالية وفي الوقت الفعلي، مما يُؤدي إلى اتخاذ قرارات مستنيرة استعدادًا للتعامل مع بيئات العمل المتقلبة والتغييرات التنظيمية التي تؤثر على الشركات. ومع ذلك، فإن الأتمتة التي تنطوي على الذكاء الاصطناعي في قطاع الشركات لا تخلو من عوامل مُعقدة (السيد، ٢٠٢٠). عندما يتعلق الأمر بالقرارات التي تتخذها أنظمة الذكاء الاصطناعي، تُطرح أسئلة مهمة حول المسؤولية، والتنظيم الأخلاقي، وحماية البيانات - وهي جميعها مسائل تُنظّمها تشريعات معقدة في العراق. وترتبط قضايا السلامة القانونية والابتكار

ارتباطًا وثيقًا، مما يُفسر بقاء الأطر القانونية القادرة على تنظيم تطبيق الذكاء الاصطناعي في بيئة الشركات في مراحلها التطويرية.

المطلب الأول: تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها في الشركات التجارية

أحدث دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي التالية في المؤسسات التجارية: خوارزميات التعلم الآلي، والشبكات العصبية الرقمية، وأطر التعلم العميق، ثورةً في عالم الأعمال. لنأخذ التعلم الآلي، على سبيل المثال؛ فهو يُطبّق لتحليل سلوك المستهلك، وسلسلة التوريد، وخدمات العملاء نظرًا لأهمية التنبؤات. في المجالين القانوني والامتثالي، وردت تقارير عن استخدام الذكاء الاصطناعي كوسيلة للمساعدة في تمكين مراجعة المستندات بفعالية وإجراء العناية الواجبة، مما يُساعد الشركات على العثور على المعلومات التنظيمية ذات الصلة وإدارتها بشكل أسرع (الشاهد، ٢٠٢٤).

وفي المقابل، يُستخدم أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) بنشاط في مجالي المالية والمحاسبة لإجراء العمليات الروتينية مع الاستخدام الأمثل لوقت وجهد الموظفين، حيث تُعزز أتمتة العمليات موثوقية إدخال البيانات ومعالجة الفواتير. وقد دفعت حالات تطبيق الذكاء الاصطناعي الأخيرة في المؤسسات التجارية في العراق الجهات التنظيمية إلى البدء في التحقيق في كيفية تأثيره على الامتثال والوضوح. على سبيل المثال، تلزم القوانين العراقية الشركات بالتصرف بناءً على مبادئ مثل الشفافية والمساءلة المؤسسية، والتي يُفترض تطبيقها، وبالتالي، الإشراف عليها من قِبل أنظمة الذكاء الاصطناعي. في عصر الحلول الأفضل والأذكى المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، تتلاشى الحدود البشرية والاصطناعية تدريجيًا، مما يدفع الشركات إلى إثارة مسألة المسؤولية والتنظيم الفعال في عالم الذكاء الاصطناعي (بن عثمان، ٢٠٢٠).

المطلب الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في صنع القرار والإدارة

في سياق ممارسات صنع القرار، كما هو مطبق في الشركات، وفّر الذكاء الاصطناعي معيارًا وممارسةً جديدين يُقدّمان بدائل أسرع وأكثر ملاءمةً لتحسين الإنتاجية والنتائج التنظيمية. تُمكّن تقنيات الذكاء الاصطناعي الحالية من تحديد الأنماط المُستخرجة من البيانات السابقة، والاتجاهات في قطاعات اقتصادية مُحددة، وتفضيلات وعادات الشراء لدى المستهلكين، وعرضها على المديرين التنفيذيين لاتخاذ القرارات في استراتيجياتهم وعملياتهم التجارية المُحددة. على سبيل المثال، في حالة إدارة المخاطر، يُمكن لنماذج الذكاء الاصطناعي تقدير التهديدات بناءً على خصائص البيانات التي تُمكّن الشركات من تجنبها قبل ظهورها (أنجوم، ٢٠٢٣).

يُعدّ هذا التحول من الحدس إلى التحليل أمرًا بالغ الأهمية في سياق بيئة الأعمال العراقية الحالية والمتغيرة باستمرار والتي تتطلب مرونةً ورؤيةً ثاقبة. ومع ذلك، فإنّ صنع القرار القائم على الخيارات المُعتمدة على الذكاء الاصطناعي له مزاياه، بالإضافة إلى قضايا قانونية أو أخلاقية أكثر أهمية (شوشة، ٢٠٢٤). إن إحدى القضايا الرئيسية التي لا تزال في المنطقة الرمادية بموجب القانون العراقي تتعلق بمسألة المسؤولية عندما تسوء الأمور، أي عندما تكون النتائج التي يقترحها نظام الذكاء الاصطناعي أو الإجراءات التي يقوم بها نظام الذكاء الاصطناعي بشكل مستقل سلبية.

المطلب الثالث: الذكاء الاصطناعي في المراقبة والامتثال وإعداد التقارير

حظيت قدرات الذكاء الاصطناعي بتقدير واسع في مجال المراقبة والتحقق من الامتثال وإعداد التقارير، وذلك لضمان الالتزام بالمعايير التنظيمية في قطاع الشركات. كما يمكن لخوارزميات التعلم الآلي المدمجة في أنظمة الذكاء الاصطناعي تحليل المعاملات وأنشطة التشغيل والإبلاغ عن أي سلوكيات غير مشروعة. وتُعد هذه الأنظمة فعّالة بشكل خاص في مؤسسات مثل تلك العاملة في القطاع المالي، نظرًا لضرورة الامتثال المستمر للوائح. فعلى سبيل المثال، تتوفر حلول امتثال قائمة على الذكاء الاصطناعي، وتستخدمها العديد من الشركات لمتابعة الأحكام التي ينظمها القانون والمتعلقة بالإفصاح الدقيق عن البيانات المالية (بن عثمان، ٢٠٢٠).

ويؤكد الاهتمام المتزايد الذي توليه الجهات التنظيمية في العراق لممارسات حوكمة الشركات أهمية تطبيق الذكاء الاصطناعي في إنفاذ متطلبات الامتثال للشركات العراقية. ويساعد استخدام المؤشرات لإعداد التقارير التنظيمية على تجنب العوامل البشرية، وتعزيز إعداد إفصاحات الامتثال. مع ذلك، فيما يتعلق بتحسين الامتثال، من الضروري مراعاة الاحتمالات السلبية، مثل انتهاك الخصوصية والبيانات، لأن الأداء الفعلي لهذه الأنظمة يعتمد على البيانات الضخمة والتحليلات. وفيما يتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي للبيانات لأغراض المراقبة، لا تغطي التشريعات واللوائح التنظيمية الحالية هذه المسألة بشكل كافٍ (أنجوم، ٢٠٢٣).

المبحث الثاني: الآثار القانونية للذكاء الاصطناعي في القانون التجاري

تشمل القضايا الرئيسية المتعلقة بالجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي في القانون التجاري ما يلي: من يملك الذكاء الاصطناعي، ومن المسؤول عنه قانونيًا، وكيف يُدار، وكلها تُمثل تعقيدات قانونية. وعلى وجه التحديد، تُثير المناقشات حول استخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات الشركات تساؤلات جوهرية حول مدى تكيف القانون التجاري مع هذه التقنيات الناشئة (حمد، ٢٠٢٤). تُفيد بعض القوانين

الحالية السائدة في العراق إلى حد ما في عملية تنظيم الذكاء الاصطناعي داخل قطاع الشركات، لا سيما فيما يتعلق بحماية البيانات والالتزام بالإجراءات القانونية المحددة، على سبيل المثال، قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ ونظام التجارة الإلكترونية رقم (٤) لسنة ٢٠٢٥. ومع ذلك، فإن هذه القوانين عند تطبيقها على قدرات الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات والتحسين الذاتي ليست فعالة للغاية. لا يوجد نص واضح بشأن التعامل القانوني مع الذكاء الاصطناعي في هيكل الشركات العراقية، لذلك قد يُصبح تنظيم العمليات والأنظمة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي أمرًا صعبًا للغاية بسبب هذه الثغرة.

المطلب الأول: تحديات تحديد المساءلة القانونية للذكاء الاصطناعي

يُمثل تحديد المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي إحدى أكبر الصعوبات في التعامل مع القانون التجاري. ففي حين أن الأفراد في هياكل الأعمال عمومًا مسؤولون عن أفعالهم، فإن الهياكل التشغيلية للذكاء الاصطناعي تُنفذ تحت إشرافهم ودون تدخل بشري. كما يُثير هذا الأمر العديد من التساؤلات ذات الصلة، استنادًا إلى أحد جوانبه الرئيسية، وهو الاستقلالية؛ وهي تساؤلات تتعلق بمسؤولية هياكل الذكاء الاصطناعي في الحالات التي يُسفر فيها الإجراء المُتخذ عن عواقب سلبية أو ينطوي على محاولة القيام بسلوكيات محظورة قانونًا (بن عثمان، ٢٠٢٠).

لا يزال القانون التجاري العراقي، كنظام، يتبع إلى حد كبير النموذج القائل بأن إنفاذ القانون لا يكون ممكنًا إلا عندما تكون الشخصية القانونية راسخة في الأفراد. ولكن إذا كان الأمر يتعلق بالذكاء الاصطناعي، فإن مسألة تحديد المسؤولية تُصبح غامضة لأن هذه الأنظمة تتخذ قرارات بناءً على برنامج قادر على التعلم ذاتيًا. على سبيل المثال، عندما تُحدد أداة ذكاء اصطناعي تُستخدم لأغراض الامتثال معاملةً ما على أنها احتيالية، وتتضرر الشركة تجاريًا أو سمعيًا، يبقى من غير الواضح ما إذا كان مطورو البرمجيات، أو المديرون الذين اشتروا الذكاء الاصطناعي، أو الكيان المؤسسي مسؤولين أم لا (شتواني، ٢٠٢٥).

ومع ذلك، لم يُوجد في العراق أي فقه مدني قاطع بشأن المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي، مما يفتح ثغرة كبيرة أمام الحاجة إلى سن تشريعات جديدة. في غياب توجيهات تشريعية واضحة، لن تكون الشركات والمديرون مستعدين تمامًا لتبني تقنية الذكاء الاصطناعي نظرًا للمسؤوليات الناشئة عن القرارات التي تتخذها هذه الأنظمة والتي يسيطرون عليها بشكل غير مباشر. يشير هذا التردد أيضًا إلى الحاجة إلى أجندة قانونية واضحة بشأن المساءلة، ربما تُحدد بإشارات إلى تنظيم الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى تقسيم واضح للمسؤوليات أو المسؤوليات

المشتركة بين المطورين والمشغلين والشركات على مستوى الإدارة (أحمد، الحسن ٢٠٢٤).

المطلب الثاني: التأثير على مسؤولية الشركات ومسؤوليات المديرين

تتمثل التوترات في دراسة مسؤولية الشركات وواجبات المديرين في ثورة في القانون التجاري تُعيد تعريف هياكل المساءلة التي تعود إلى الذكاء الاصطناعي. يُطلب من المديرين الوفاء بالالتزامات الائتمانية والمتطلبات القانونية، وهو أمر يُصبح صعبًا عندما تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي جزءًا منه. وينشأ عدم اليقين بسبب الوضع القانوني للذكاء الاصطناعي؛ إذ لا يوجد إطار عمل مثالي لأعمال الذكاء الاصطناعي، ولا يستطيع المديرون أداء وظائفهم الرقابية على أكمل وجه. على سبيل المثال، يفرض القانون واجبات العناية الواجبة، حيث يتعين على المديرين التصرف بما يحقق مصلحة الشركة. ولكن عندما يُعهد المديرون إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي باتخاذ القرارات نيابةً عنهم، يُمكن تحميلهم المسؤولية القانونية عن القرارات التي تتخذها تلك الأنظمة حتى لو لم يكونوا يتحكمون فيها بشكل مباشر (حمد، ٢٠٢٤).

إن قدرة الذكاء الاصطناعي على إعداد تقارير الامتثال أو تقييمات المخاطر التي قد تحتوي على أخطاء تُعرّض الشركات التي تستخدمه لمخاطر قانونية. فإذا تُرك دون مراقبة، فقد يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى عدم الامتثال لأقسام بالغة الأهمية للإفصاحات المالية الدقيقة؛ وهذا يُعرّض المديرين لخطر اتخاذ إجراءات قانونية. تتطلب نماذج المخاطر الناشئة هذه تعديلات على القوانين ذات الصلة لوضع قواعد تُحدد كيفية عمل الذكاء الاصطناعي ضمن العمليات التجارية، وتُشير إلى حدود مسؤولية المديرين. ومع بدء الذكاء الاصطناعي في تغيير طرق عمل الشركات، يجب على القانون العراقي تطبيق القواعد التي تُساعد المديرين على ضمان دمج ابتكارات الذكاء الاصطناعي بشكل مستدام ومسؤول وقانوني وأخلاقي، بما يعود بالنفع على الشركة وأصحاب المصلحة فيها (شتواني، ٢٠٢٥).

المبحث الثالث: الاعتبارات الأخلاقية في حوكمة الشركات القائمة على الذكاء الاصطناعي وتنظيمها القانوني

تُعدّ القضايا الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي وتفاعله في حوكمة الشركات في الكيانات التجارية معقدةً وإشكالية، وتثير تساؤلاتٍ عديدةً حول الفهم التقليدي ومبادئ الأخلاق. كلما زاد دمج الشركات لأنظمة الذكاء الاصطناعي في العمليات الاستراتيجية والمعاملاتية والإدارية، ازدادت أهمية المخاوف بشأن الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي. تُعدّ هذه المبادئ حديثةً نسبيًا في سياق القانون التجاري في العراق، ولكن مع ظهور الذكاء الاصطناعي والأنظمة الآلية

المرتبطة به، ازدادت هذه المبادئ تعقيدًا بسبب قدرتها على اتخاذ قراراتٍ مبهمة، مما يُشكّل أرضيةً خصبةً لمخاوف أخلاقية جديدة قد يكاد يكون من المستحيل معالجتها في نطاق التشريعات الحالية (صالح، ٢٠٢٢).

إن الآثار السلبية التنظيمية للذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات ليست مجرد قضايا مفاهيمية؛ بل لها آثارٌ واقعيةٌ على أصحاب المصلحة/الأفراد، مثل الموظفين والمساهمين والعملاء. لا يقتصر حل هذه المشكلات على توفير بنية تحتية قانونية متينة، بل يتطلب أيضًا دمج مزايا الذكاء الاصطناعي مع مخاطره على المؤسسات التجارية؛ إذ يجب أن يكون هناك معيار أخلاقي راسخ لدعم إيجابيات الذكاء الاصطناعي وتقليل سلبياته. تتضمن بعض القضايا الأخلاقية الناشئة عن تطبيق الذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات تجاوز نص القانون واللوائح المرتبطة به للتعامل مع أساسيات مساءلة الشركات. تتناول الأقسام التالية الاعتبارات الأخلاقية الرئيسية المتعلقة بتحيزات صنع القرار في مجال الذكاء الاصطناعي والإنصاف، والدعوة إلى اتباع مناهج متعددة التخصصات في مجال الذكاء الاصطناعي، والاهتمام بالذكاء الاصطناعي المسؤول.

المطلب الأول: معضلات أخلاقية في نشر الذكاء الاصطناعي

تثير قضايا تطبيق الذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات تساؤلات جديدة ومثيرة للاهتمام ذات طابع أخلاقي. إن قدرة الذكاء الاصطناعي على اتخاذ القرارات بشكل مستقل تعني أنه في كثير من الحالات، ستكون هناك تساؤلات وحالات تتداخل فيها المساءلة والمسؤولية أو لا يتم تحديدها. تنشأ المسألة الأخلاقية الأولى من حقيقة عدم تحمل أي طرف للمسؤولية عند وجود آثار سلبية نتيجة لقرار الذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال، في حالة تمييز أصحاب العمل ضد المرشحين بناءً على إعاقتهم أو قيام مُقرض باستخدام تقييم متحيز لرفض قرض (حمد، ٢٠٢٤).

من منظور حوكمة الشركات، يُعد مفهوم المسؤولية مهمًا لأن المديرين والمسؤولين عادةً ما يكونون مسؤولين عن الحفاظ على أخلاقيات الشركات، بالإضافة إلى الالتزام بالقوانين ذات الصلة. عندما تكون الآلات الذكية أو أنظمة الذكاء الاصطناعي مستقلة، يصبح من الصعب للغاية تحديد المسؤولية. وتصبح المشكلة أكثر صعوبة عندما يتم التوصل إلى النتيجة من خلال أنماط مختلفة في البيانات التي قد تفيد أو لا تفيد بعض التركيبة السكانية المحددة (صالح، ٢٠٢٢).

المطلب الثاني: التحيز والإنصاف في عملية صنع القرار القائمة على الذكاء الاصطناعي

يُعدّ التحيز في الأنظمة الاصطناعية قضية اجتماعية حرجة، إذ تعكس القرارات الملموسة مصالح أصحاب المصلحة العامة. أي نظام ذكاء اصطناعي معرضٌ

للتحيز عمومًا، استنادًا إلى سجلات سابقة أو أساليب نمطية، ما يؤدي إلى التحيز. في بيئات الشركات، تظهر هذه التحيزات في عمليات التوظيف، والتقييمات في مكان العمل، أو حتى في تقديم الخدمات للعملاء، نظرًا لميل أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى تعزيز النتائج من مجموعات بيانات مُتحيزة مسبقًا. على سبيل المثال، عند تطبيق نظام ذكاء اصطناعي على اختيار الموظفين لوظيفة معينة، قد يختار، في هذه العملية، مُتقدمين ذوي سمات ديموغرافية مُعينة على حساب آخرين بسبب تحيز مُتأصل. كما أن القانون العراقي صارم للغاية بشأن التوظيف وحوكمة الشركات. ومع ذلك، فإن تحقيق الإنصاف في عملية صنع القرار القائمة على الانطباعات يتطلب خطوات فعّالة، بما في ذلك تدقيق سنوي للقرارات واستغلال واضح للبيانات لمعالجة أي ظلم (شوشة، ٢٠٢٤).

المطلب الثالث: الشفافية والثقة في أنظمة الذكاء الاصطناعي

لا شك أن الشفافية مبدأ أساسي عند اعتماد أنظمة الذكاء الاصطناعي، إذ يُمكن لأصحاب المصلحة معرفة كيفية اتخاذ القرارات والتأكد من عدالة هذه القرارات. ولعلّ أبسطها وأكثرها أهميةً، وهو مُتجذّرٌ بالفعل في سياسة شفافية الشركات ذاتها، على سبيل المثال القوانين التي تُلزم المديرين بتقديم رؤية حقيقية وعادلة لأوضاع الشركة. ومع ذلك، وعلى غرار أنظمة صنع القرار التقليدية، يُمكن أن تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي الحالية كـ"صناديق سوداء"، مما يعني أن المستخدمين النهائيين لا يستطيعون بسهولة إيجاد رابط منطقي بين إجراءات مُعينة يتخذها النظام (صالح، ٢٠٢٢).

وفي غياب هذه الشفافية، يُمكن أن تُقوّض هذه القرارات ثقة المساهمين، خاصةً عندما لا يكون لديهم أدنى فكرة عن كيفية تأثير الذكاء الاصطناعي على مصالحهم. على سبيل المثال، إذا استخدمت شركة نظام ذكاء اصطناعي لخدمة عملائها، وكان النظام يُميز ضد بعض العملاء، فستُعرّض نفسها للمساءلة القانونية أو تُعرّض للمساءلة القانونية. ومن الجوانب المهمة الأخرى ضرورة الشفافية فيما يتعلق بكيفية إدارة الذكاء الاصطناعي، إذ سيرغب أصحاب المصلحة في هذا المجال في معرفة البيانات المُستخدمة بدقة لإبلاغ نشر أنظمة الذكاء الاصطناعي (مرسي، ٢٠٢٣).

المبحث الرابع: الإطار التنظيمي والحوكمة للذكاء الاصطناعي في القانون التجاري

يُثير دمج الذكاء الاصطناعي في هيكل حوكمة قطاع الشركات العديد من القضايا التنظيمية التي حظيت باهتمامٍ واسعٍ في القوانين التجارية. ونظرًا للانتشار المتزايد لتقنيات الذكاء الاصطناعي في الشركات والمؤسسات، تبرز الحاجة إلى وضع لوائح تنظيمية مناسبة تصف وتُرسّخ استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في

عمليات الأعمال التجارية للشركات (أحمد، وفاء ٢٠٢٤). في السابق، لم تكن هناك لوائح مُقننة شاملة للذكاء الاصطناعي ضمن حوكمة الشركات في العراق، ولكن القطاع يخضع في بعض النواحي لقانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ ونظام التجارة الإلكترونية رقم (٤) لسنة ٢٠٢٥

ومع ذلك، لم يُقصد بهذه القوانين معالجة التعقيدات التي تُحيط بالجوانب التشغيلية للأنظمة المستقلة والرياضيات المعقدة لخوارزميات التعلم. يُلزم القانون المديرين بتقديم صورة معقولة عن أداء الشركة، متجاهلين تمامًا حقيقة أن إشراك الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات يُنشئ مجموعة جديدة تمامًا من قضايا المساءلة الخاصة. إن غياب مثل هذه اللوائح يُعرّض الذكاء الاصطناعي لمخاطر قانونية، حيث قد تقع الشركات الفاعلة في هذه الحالة تحت طائلة القانون عندما تُسفر أفعال التكنولوجيا عن عواقب لم تكن مقصودة أو مُتوقعة في البداية (شوشة، ٢٠٢٤).

المطلب الأول: اللوائح الخاصة بالذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات التجارية

إن وضع لوائح خاصة بالذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات من شأنه أن يساعد هذه الأخيرة على مواجهة التحديات الجديدة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في إدارة الشركات، واتخاذ القرارات، والامتثال. وقد تضع القواعد التي يمكن تطبيقها قواعد إجرائية لتطبيق أو استخدام الذكاء الاصطناعي في المؤسسة، أو توصي ببعض المحظورات المتعلقة به. على سبيل المثال، اقتُرح أن تقوم الشركات التي تستخدم تطبيقات الذكاء الاصطناعي بإعادة ابتكار آليات جديدة بانتظام لفحص الخوارزميات بحثًا عن أي تحيز، وتقييم مدى توافقها مع مبادئ المساواة (مرسي، ٢٠٢٣).

كما قد تنص المزيد من القواعد على تدابير لمشاركة المعلومات، مما يُلزم الشركات بالإبلاغ عن القرارات التي يُحركها الذكاء الاصطناعي، والتي لها عواقب وخيمة على أصحاب المصلحة. ومن شأن هذه الإفصاحات أن تُعزز المساءلة، إذ تُساعد في ضمان تشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي المُطبقة بطريقة تُلبي الأخلاقيات واللوائح المنصوص عليها في قانون الشركات. إن إضافة بنود إلى القوانين القائمة ذات الصلة تذكر الذكاء الاصطناعي مباشرةً في عمليات الشركات من شأنها أن تُبرر مسؤولية الإشراف على البيئات التي يُمثلها الذكاء الاصطناعي، وتُقلل من المخاطر المرتبطة بمخرجات التمييز غير النمطي أو انتهاكات القواعد. وستُصبح مجموعة اللوائح الخاصة بالذكاء الاصطناعي حيوية مع ازدياد تطور الذكاء الاصطناعي، وذلك للحفاظ على توافق ممارسات حوكمة الشركات مع مبادئ القانون العراقي، بما يُتيح قدرًا معقولًا من الابتكار والمسؤولية الأخلاقية في مجال الذكاء الاصطناعي (أبو الليل، ٢٠٢٠).

المطلب الثاني: المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية

في جميع أنحاء العالم، وُضعت نماذج وأطر تنظيمية عديدة لتطبيق الذكاء الاصطناعي في حوكمة الشركات التجارية، وهو نموذج مفيد يُمكن للعراق اتباعه أو تعديله. ولا يزال قانون الذكاء الاصطناعي الصادر عن الاتحاد الأوروبي رائدًا في الجهود المبذولة لتطوير نظام متكامل مُصمم لتصنيف نطاق تطبيقات الذكاء الاصطناعي وفقًا لدرجة المخاطر التي تُشكلها هذه التطبيقات، مع زيادة الصرامة في قطاعات مثل التمويل والرعاية الصحية. ويمكن أن يُمثل هذا القانون نموذجًا يُحتذى به العراق لوضع نظام قائم على المخاطر لتصنيف أنظمة الذكاء الاصطناعي المختلفة إلى أنظمة تتطلب معايير امتثال عالية نظرًا لتأثيراتها على حوكمة الشركات (شوشة، ٢٠٢٤).

وبالمثل، قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مبادئ توجيهية تُركز أيضًا على أهمية الانفتاح واحترام حقوق المستخدمين ومكافحة الاحتكار للشركات لتوظيف الذكاء الاصطناعي المسؤول. ومع ذلك، فقد ترسخت هذه المبادئ عالميًا، مما يؤكد على ضرورة التقييم الأخلاقي في استخدام الذكاء الاصطناعي (علي، ٢٠٢٤). إن دمج مثل هذه المبادئ التوجيهية الدولية في قوانين الشركات العراقية الحالية لن يعزز آلية حوكمة الذكاء الاصطناعي فحسب، بل سيساعد أيضًا في مزامنة قطاع الشركات العراقي مع منصات السوق العالمية لتعزيز العمليات عبر الحدود والثقة بين المستثمرين.

الخاتمة

لقد لعب الذكاء الاصطناعي دورًا هائلاً في تغيير البيئة التشغيلية والإدارية للشركات التجارية والقوانين المنظمة لها. تُتيح عملية التغيير هذه آفاقًا متطورة لكفاءة الإجراءات ودقتها، وتُعالج مشاكل أكثر تعقيدًا تُثير تساؤلات حول المعايير القانونية والأخلاقية. تُواجه الشركات مخاطر كبيرة ناجمة عن نقص القواعد المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في القوانين العراقية القائمة. كما اظهر هذا البحث ، من خلال أمثلة، أن التطبيق العملي لتقنيات الذكاء الاصطناعي يزيد من إنتاجية الشركات من خلال الامتثال، بالإضافة إلى تطبيق تحليلات البيانات لتحسين كفاءة اتخاذ القرارات، مع طرح مخاطر تتعلق بقضايا مثل التحيز والشفافية والمساءلة، والتي لا تستطيع الأطر القانونية الحالية معالجتها بالكامل.

علاوة على ذلك، تشير التجارب السياسية لدول أخرى، مثل قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي، إلى ضرورة اتباع نهج منظم لتنظيم الذكاء الاصطناعي، يُميز درجة المخاطر حسب الفئات، ويضمن ضوابط معيارية ومتطلبات أساسية للإنصاف والقابلية للتفسير. ويمكن للعراق أيضًا أن تتعلم من هذه الأطر لضمان تطبيق الذكاء الاصطناعي بشكل جيد في حوكمة الشركات دون

المساس بالمعايير الدولية. أما بالنسبة للمخاطر المرتبطة بالأنظمة المستقلة في حوكمة الشركات، فتشمل التدابير التشريعية الحاسمة تعديلات على القوانين السارية أو إنشاء هيئة تنظيم الذكاء الاصطناعي. ومع مرور الوقت، لا يتقدم الذكاء الاصطناعي فحسب، بل يتزايد اعتماده داخل هياكل الشركات، مما يعني أن القانون العراقي لا يمكن أن يتخلف عن الركب، ولكنه في الوقت نفسه لا يمكن أن يكون متساهلاً في الاعتبارات الأخلاقية. لذلك، تخلص هذا البحث إلى أن التحديد الواضح لدور الذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بالنظام المؤسسي للمؤسسات سيتطلب مواقف أخلاقية كافية من الشركات. وبشكل عام، فإن النهج الذي من شأنه أن يساعد في الحفاظ على التوازن بين تحفيز خلق إمكانات جديدة من قبل الشركات وتنظيمها باستخدام الذكاء الاصطناعي كإضافة سيؤثر على مزيد من تحسين نموذج الحوكمة الفريد في بيئة الشركات العراقية.

ومع تزايد الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاع التجاري، أصبح من الواضح أن هذه التقنيات لا تقتصر على كونها أدوات لتعزيز الكفاءة وتحسين الأداء، بل أصبحت فاعلًا مركزيًا في عمليات اتخاذ القرار، والإدارة، والامتثال، وحوكمة الشركات. إلا أن هذا التحول الجذري يطرح تحديات قانونية وأخلاقية وتنظيمية غير مسبوقة، تفرض على المشرّع العراقي مواكبة التغيرات التقنية بوتيرة متسارعة.

وعليه يمكن استنتاج عدد من النقاط المركزية:

١- تقنيًا، يُمكن للذكاء الاصطناعي أن يُحدث نقلة نوعية في إدارة الشركات من خلال التنبؤ، وتحليل البيانات، وأتمتة المهام، لكنه في الوقت ذاته يخلق فجوات في المسؤولية القانونية وتوزيع الأدوار المؤسسية.

٢- قانونيًا، لا يزال الإطار التشريعي العراقي قاصرًا عن تنظيم الذكاء الاصطناعي بشكل مباشر، حيث تفتقر القوانين الحالية إلى معالجة المسائل المتعلقة بالمسؤولية القانونية، وحقوق البيانات، والقرارات الذاتية للأنظمة الذكية.

٣- أخلاقيًا، يثير الذكاء الاصطناعي معضلات تتعلق بالتحيّز، والإنصاف، والشفافية، مما يستدعي تطوير منظومة أخلاقية متكاملة تضمن استخدامه بعدالة ومسؤولية داخل بيئة الأعمال.

٤- تنظيميًا، تظهر الحاجة الملحة إلى إنشاء لوائح وطنية تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في الشركات التجارية، مع الاستفادة من الأطر الدولية مثل قانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي ومبادئ الـOECD، لتوفير بيئة قانونية توازن بين الابتكار والمسؤولية.

وعليه إن تبني الذكاء الاصطناعي في قطاع الشركات التجارية في العراق يُعد ضرورة استراتيجية، لكن لا بد أن يصاحبه إصلاح قانوني وتنظيمي شامل، يقوم على رؤية وطنية تُراعي التطورات العالمية وتستند إلى مبادئ العدالة والشفافية والمساءلة. ومن دون هذا التحديث، سيبقى الذكاء الاصطناعي عاملًا محفوفًا بالمخاطر، بدلًا من أن يكون ركيزة للنهضة الاقتصادية والإدارية.

التوصيات

لحل مشاكل تنظيم الذكاء الاصطناعي في مجال الشركات التجارية والقانون التجاري، لا بد من اتباع نهج منهجي. والهدف هو بناء قاعدة متينة تدعم التفكير الإبداعي وتوفر ضوابط وتوازنات تجعل العملية منفتحة وعادلة، وتمنع الفساد والغموض. فيما يلي اقتراحات محددة لتعزيز تكامل الذكاء الاصطناعي بمسؤولية:

١- اقتراح تعديلات على القوانين القائمة، وذلك لتحديد المخاطر المتعلقة بالامتثال وحوكمة الشركات في مجال الذكاء الاصطناعي، وتحديد المسؤولية عندما تتولى أنظمة التعلم الذاتي مسؤولية اتخاذ القرارات.

٢- دعم هيئة تنظيم الذكاء الاصطناعي للإشراف على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عالم الشركات. ويمكن لهذه الهيئة التنسيق مع مديري الشركات، مثل هيئة الأوراق المالية العراقية، لتطوير تطبيق أفضل الممارسات على مستوى القطاع، مع تطوير هياكل حوكمة الذكاء الاصطناعي لزيادة الرقابة على الصناعة. تطبيق عمليات تدقيق إلزامية للذكاء الاصطناعي لمنع فرض التحيزات والامتثال للأخلاقيات. يمكن أن تشمل هذه التدقيقات عمليات تدقيق منتظمة لتطبيق التكافؤ الخوارزمي، وغيرها من عمليات تدقيق شفافية استخدام البيانات.

٣- إن وضع مجموعة قواعد أوضح فيما يتعلق بالإفصاح عن القرارات التي يتخذها أصحاب المصلحة المتأثرون بالذكاء الاصطناعي أمر من شأنه تحسين المساءلة. وقد يستلزم ذلك، على سبيل المثال، إجبار الشركات على تبرير القرارات الرئيسية المدعومة بالذكاء الاصطناعي وعواقبها على المساهمين والتزامات الشركة.

٤- تعزيز "أخلاقيات" الذكاء الاصطناعي على مستوى مجلس الإدارة، المسؤولة عن مبادرات الذكاء الاصطناعي داخل الشركات، لضمان بيئة تتوافق مع معايير وسياسات الأخلاقيات. وستقوم هذه اللجان بتقييم وإدارة المخاطر التي تشكلها التحيزات الخوارزمية، بالإضافة إلى القضايا الأخلاقية المتعلقة بالخوارزميات للالتزام بأهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٥- إدخال نهج قائم على المخاطر يستند إلى قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي، الذي يقسم استخدامات الذكاء الاصطناعي إلى أربعة مستويات من المخاطر. سيسمح هذا النهج للعراق بتوجيه ضوابط أكثر صرامة نحو المجالات الأكثر خطورة، مثل القطاعات المالية والرعاية الصحية والحكومية.

٦- يجب تحديد خطوط المسؤولية في مجال الذكاء الاصطناعي، خاصةً عندما يكون النظام مصممًا أو مشغلًا من قبل طرف ثالث. سيوضح هذا من يتحمل مسؤولية فشل الذكاء الاصطناعي أو إساءة استخدامه، وبالتالي توزيع المسؤولية بين المطورين، ومن يزودون برامج الحاسوب بالبيانات، والمديرين التنفيذيين للشركات.

٧- تعزيز وتوسيع نطاق حماية البيانات لتطبيقات الذكاء الاصطناعي للامتثال والمراقبة، وخاصةً من أجل التعامل الفعال مع البيانات. إن قوانين الخصوصية الجديدة أو المعدلة، التي تعالج الانتهاكات الخاصة بالذكاء الاصطناعي في التعامل مع البيانات، ستساعد في تجنب إساءة الاستخدام واحترام حقوق الأفراد.

٨- تشجيع برامج شفافية الذكاء الاصطناعي للشركات لضمان أن يكون عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي شفافًا بما يكفي لشرحها للأطراف الرئيسية. قد يُسهم ذلك في تعزيز الثقة وتخفيف الإشكاليات القانونية المتعلقة بأنواع الذكاء الاصطناعي.

٩- إذا ما اتُّبعت هذه الاقتراحات، فسيساعد ذلك العراق على إرساء هيكلية سياسات حوكمة تقدمية تُمكّنها من دمج الذكاء الاصطناعي بمسؤولية في ممارسات الشركات العالمية، ورعاية الابتكارات السليمة قانونيًا وأخلاقيًا في جميع أنحاء قطاع الشركات العراقي.

المراجع

١. أبو الليل، إبراهيم الدسوقي (٢٠٢٠). العقود الذكية والذكاء الاصطناعي ودورهما في أتمتة العقود والتصرفات القانونية: دراسة لدور التقدم التقني في تطوير نظرية العقد. مجلة الحقوق ، مج٤٤، ع٤، ١٧ - ٧٣.

٢. أحمد، الحسن علي سيد (٢٠٢٤). الذكاء الاصطناعي وأثره على العقود والمعاملات في الفقه الإسلامي. مجلة الشريعة والقانون ، ع٤٤، ٦٩٩ - ٧٨٥.

٣. أحمد، وفاء حلمى السعيد سيد (٢٠٢٤). الدعاوى التجارية الإلكترونية أمام المحكمة الاقتصادية على ضوء القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، عدد خاص، ٩٨٦ - ١٠٢٦.

٤. الحمادي، سندية راشد (٢٠٢٤). إشكاليات التعاقد في التجارة عبر الميتافيرس: دراسة تحليلية استقرائية في ضوء التشريع الإماراتي. مجلة العلوم القانونية ، مج١٠، ع٢٠، ١٠٥ - ١٤٦.

٥. السيد، أحمد مصطفى الدبوسي (٢٠٢٠). الإشكاليات القانونية لإبرام الوكيل الذكي للعقود التجارية الذكية في ظل عصر "البلوك تشين": دولتا الكويت والإمارات نموذجا: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، مج٨، ملحق، ٣٨١ - ٤٣٠.
٦. الشاهد، محمود فكري عبدالصادق (٢٠٢٤). الإطار القانوني لتأثر الأوراق التجارية الإلكترونية بتقنيات الذكاء الاصطناعي. مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية ، مج٤، ع٤، ٩٩١ - ١٠٤٤.
٧. أنجوم، عمر (٢٠٢٣). إثبات التصرفات القانونية من خلال المنظوم الرقمية لسلاسل الكتل. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية ، ع٤٦، ١١٦ - ١٥٧.
٨. بن عثمان، فريدة (٢٠٢٠). الذكاء الاصطناعي: مقاربة قانونية. دفاتر السياسة والقانون ، مج١٢، ع٢، ١٥٦ - ١٦٨.
٩. حمد، سامر شهاب (٢٠٢٤). دور الذكاء الاصطناعي في تطوير قواعد القانون التجاري: دراسة مقارنة. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، مج١٣، ع٥٠، ٤٨٦ - ٥١٥.
١٠. شتواني، أمال (٢٠٢٥). مدى موائمة الذكاء الاصطناعي لنظرية العقد. مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية ، ع٤٣، ٧٠ - ٩٦.
١١. شوشة، إبراهيم سلامة أحمد (٢٠٢٤). انعكاس الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته التجارية على القانون التجاري: دراسة قانونية مقارنة في ضوء ماهيته وأنواعه - وتطبيقاته القانونية - واستخداماته التجارية - وأثره على قواعد القانون التجاري. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، مج١٠، ع٢، ٢٤٨٢ - ٢٥٩٢.
١٢. صالح، هنادي محمود توفيق (٢٠٢٢). التكييف القانوني للوكيل الذكي في التجارة الإلكترونية: دراسة مقارنة. مجلة الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية ، مج٩، ع٣، ٤٧٩ - ٥٠٤.
١٣. علي، سعاد حسني محمد (٢٠٢٤). الذكاء الاصطناعي ودوره في إبرام العقود التجارية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، ع٩٠، ٧٩٨ - ٨٨٨.
١٤. مرسي، محمد إبراهيم عبدالمنعم (٢٠٢٣). مدى ملائمة عقود الذكاء الاصطناعي المبرمة عبر تقنية البلوك تشين لقانون العقود. مجلة البحوث الفقهية والقانونية ، ع٤٢، ٩٠٩ - ٩٦٤.